الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

محـــضر اجتـــماع
لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

- **تاريخ الاجتماع: 12 فيفري 2024**
- **جدول الأعمال:مواصلة النظر في كل من مشروعي القانونين عدد 56-2023 و57-2023 والمصادقة على رأي اللجنة بشأنهما .**
- **الحضور:**
  - **الحاضرون: 09**
  - **المعتذرون: 00**
  - **الغائبون: 01**
  - **الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: لا أحد**

- **افتتاح الجلسة: 14.30 دق** **رفع الجلسة: 16.30 دق**

1. مداولات اللجنة:

عمـــلا بتوصـــية مكتـــب المجلـــس في جلســـته عـــدد 11 المنعقـــدة بتـــاريخ 26 ديســـمبر 2023 والمتعلقـة بـدعوة لجنـة الـدفاع والامـن والقـوات الحاملـة للسـلاح لإبـداء الـرأي وبنـاء علـى طلـب لجنـة الحقـوق والحـريات بصـفتها اللجنـة المتعهـدة أصـالة بمقتضـى مراسـلتين واردتـين في الموضـوع بتـاريخ 26 ديسـمبر 2023، في كـل مـن مشـروع القـانون الأساسـي المتعلّـق بتنقـيح وإتمـام القـانون عـدد 27 لسـنة 1993 المـؤرخ في 22 مـارس 1993 المتعلّـق ببطاقـة التعريـف الوطنيـة (عـدد 2023/56) ومشـروع القـانون الأساسـي المتعلّـق بتنقـيح وإتمـام القـانون عـدد 40 لسـنة 1975 المـؤرخ في 14 مـاي 1975 المتعلّـق بجـوازات السـفر ووثائـق السـفر (عـدد 2023/57)، وذلـك في الجوانـب الداخلـة في اختصاصـاتها،عقدت اللجنـة

جلسة بعد ظهر يوم الاثنين 12 فيفري 2024 خصصتها لمزيد النظر في كل من المشروعين المذكورين وذلك في إطار إبداء رأيها طبقا لأحكامُ الفصل 70 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب الذي مكّن اللجنة المتعهدة أصالة أن تطلب من إحدى اللجان الأخرى إبداء رأيها للاستئناس به في جوانب داخلة في اختصاصها من موضوع معروض عليها.

وفي بداية الجلسة، واصل النواب الحاضرون في التداول والنقاش حول بعض الأحكام والإجراءات المضمّنة بمشروعي القانونين المعروضين، في علاقة أساسا باختصاص لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح، على غرار تخصيص مساحة لتخزين صورة وبصمة حامل البطاقة بالشريحة الالكترونية كبيانات مشفّرة والنزول بالسن الوجوبية للحصول على بطاقة تعريف وطنية وإدراج البطاقة الضائعة بمنظومة التفتيش واعتماد التأشيرة الالكترونية والتدابير المقرة على المستويين الحمائي والزجري وذلك من خلال الإحالة على التشريعات المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية خصوصا.

وفي علاقة بجلسات الاستماع التي عقدتها لجنة الحقوق والحريات بصفتها اللجنة المتعهدة أصالة بمشروعي القانونين المعنيين، والتي كانت بمشاركة فاعلة من أعضاء لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح، أكد عدد من النواب الحاضرين دورها في توضيح بعض الاستفسارات التي تم طرحها صلب اللجنة وخصوصا جلسة الاستماع لجهة المبادرة حيث تم فيها تقديم عدة تطمينات واجابات عن الأسئلة المطروحة في علاقة باحترام مقومات السلامة والامن وحماية الحريات.

إضافة للتأكيد على شروع الوظيفة التنفيذية في التحضير للنصوص الترتيبية المتعلقة بتنفيذ مشروعي القانونين الماثلين والذي سيتم بها تضمين جملة المسائل المتعلقة بالامور التقنية على غرار الخصائص الفنية للشريحة الالكترونية ومنظومة المصادقة الالكترونية وتخزين بيانات حامل البطاقة وتنظيم الولوج للمعطيات المخزنة والمشفرة، وهو ما يتماشى مع ما نبهت إليه اللجنة في عدد من الجلسات إذ أشارت إلى تعدد الإحالة للنصوص التطبيقية في أكثر من مناسبة صلب المبادرتين المعروضتين.

كما أكدت ضرورة التسريع في استصدار النصوص الترتيبية التطبيقية بعد مصادقة المجلس النيابي على هاتين المبادرتين التشريعيتين وذلك تجنبا لتعطل تنفيذهما وفق البرنامج الذي تعتزم الوظيفة التنفيذية ضبطه لاحقا.واقترح البعض الاطلاع على أنموذجي كل من بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتري قبل اعتمادهما رسميا.

ومن جهة أخرى، قدّم نواب اللجنة الحاضرون على ضوء النقاشات المستفيضة بين أعضائها وبناءا على جلسات الاستماع السابقة، عدة ملاحظات واقتراحات تمّ تضمينها بالرأي الذي توصّلت إليه اللجنة حول مشروعي القانونين الماثلين.

وفي جانب آخر، تم التشديد أن اللجنة، وحتى يكون الرأي المبدى من قبلها فاعلا ومفيدا ومضيفا للجنة المتعهدة في أعمالها وفي تقريرها النهائي، ونظرا لأهمية الموضوع المعروض وضرورة التسريع فيه تماشيا مع ما أكدت عليه جهة المبادرة في علاقة بأهمية المشروع، فقد توصلت الى ضرورة الانتهاء من إعداد تقريرها خلال هذه الجلسة حتى تمدّ به اللجنة المتعهدة توازيا مع شروع هذه الاخيرة في مناقشة فصول مشروعي القانونين لتستأنس به في أعمالها.

وبعد التداول في جملة الاقتراحات والملاحظات المقدّمة، وتضمينها بالرأي المعدّ، انتهت اللجنة بمصادقة جميع أعضاءها الحاضرين الى الموافقة على ما جاء بمشروعي القانونين الأساسيين عدد 2023–56 و57–2023، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الداخلة في اختصاصاتها، مع توصية اللجنة المتعهدة أصالة بالمصادقة عليهما في صيغتهما المعروضة وإحالتهما إلى الجلسة العامة.

2. قرار اللّجنة:

- المصادقة على تقرير اللجنة حول إبداء الرأي حول مشروعي القانونين عدد 2023–56 و2023–57 وإحالته إلى لجنة الحقوق والحريات بصفتها اللجنة المتعهدة أصالة.

رئيس اللجنة	مُقرّر اللجنة
عَادل ضيّاف	ثَابت العَابد